

في ما يجب لله من صفات الكمال

لشيخ الإسلام

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

ابن تيمية

(٦٦١ — ٧٢٨هـ)

قابله وفهرسه وقدم له

أحمد حمدي إمام

مطبعة المدني

المؤسسة السعودية بمصر

٦٨ شارع العباسية - القاهرة - ت : ٨٢٧٨٥١

نشر وتوزيع
مؤسسة عبد الفتاح المدني
للطباعة والنشر والتجليد
ت ٦٤٣٢٣٦٢ : ص.ب ٢١٨٣
جـــدة

١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾
[سورة الجاثية : ٣٧]

تقديم

الحمد لله الواحد الصمد ، له المثل الأعلى ، وصلاة وسلاما على رسوله محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد : فهذه واحدة من رسائل شيخ الإسلام ، كتبها جواباً مفصلا عن سؤال شمل خلاصة الآراء فى صفات الله سبحانه وتعالى والاختلاف حول مايجب إثباته منها لأنه صفة كمال ، ومايتعين نفيه عنه لأنه صفة نقص : من الصفات الخبرية أو الفعلية أو الوجودية أو النفسية أو الإدراكات ـ وقد طلب السائل بياناً شافياً يجمع بين معرفة الحكم وإيضاح الدليل .

وقد بنى شيخ الإسلام فتواه على مقدمتين :

أولاهما : أن الثابت لله تعالى هو أقصى مايمكن من الأكملية ، وهو كمال لا نقص فيه ثابت له تعالى يستحقه بنفسه المقدسة ، مستلزم نفى نقيضه من الحياة لا الموت ، والعلم لا الجهل ، والقدرة لا العجز ، وذلك بمقتضى :

١ ـ الأدلة العقلية .

٢ ـ والبراهين اليقينية .

٣ ـ ودلالة السمع .

والثانية : أنه يلزم :

١ ـ أن يكون الكمال ممكن الوجود .

٢ ـ وأن يكون سليما عن النقص ، فإن النقص ممتنع على الله تعالى .

وهو بهذا ينفى الكمال النسبى لأنه مستلزم للنقص فيكون كمالا من وجه دون وجه .

ومع ذلك فهو يقرر أن الإقرار بالخالق وكماله يكون فطرياً ضرورياً فى حق من سلمت فطرته ، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة ـ وقد يحتاج إليها كثير من الناس عند تغير الفطرة وأحوال تعرض لها ـ ومن هذه الأدلة : الدلالة الشرعية وهى القرآن الصادق الذى هو الدليل السمعى ، وقد اعتمد عليه متأخرو علم الكلام فى إثبات الصفات من الكتاب والسنة ـ مخالفين شيوخهم لاعتمادهم على الأدلة العقلية كلها ـ فما دل عليه الشرع يعلم بالعقل .

ويدلل « ابن تيمية » على ثبوت الكمال لله تعالى بالعقل والنقل .

فمن حيث العقل : هو الكمال الممكن الوجود الذى لانقص فيه ، وما جاز له من الكمال وجب له ، وهذا هو « التمام » وما وافق عليه أهل الفلسفة والكلام ، وأقر به جمهور من أهل الفقه والحديث والتصوف .

أما من حيث النقل : فإن الله قد بين فى كتابه العظيم أن له المثل الأعلى بصفات الكمال ، فهو الخالق ، العادل ، العالم ، الهادى إلى الحق ، السميع ، البصير ، الغنى ، الحميد ، المجيد ، له الحمد فى الأولى والآخرة .

فمن جعل الواجب الوجود لايقبل الاتصاف ، فقد جعله من جنس الأصنام الجامدة التى عابها الله ، وعاب عابديها .

فإن التوحيد له أصلان :

أولهما : أنه سبحانه وتعالى هو المستحق للعبادة لا إله إلا هو .

وثانيهما : إثبات صفات الكمال له دون سواه .

وهذا ماأفادته نصوص القرآن الكريم رداً على المشركين وأهل التعطيل .

كما أن صريح العقل يقضى بأن الذات المتصفة بالصفات أكمل من الذات المتجردة منها .

ويأخذ « ابن تيمية » فى تفصيل الآراء المجملة ، ويناقشها ، ويحاجّ (الفلاسفة) قائلا :

« إنا لا نطلق على صفات الله أنها غيره ولا أنها ليست غيره ، لأن لفظ

(الغير) مجمل يوهم بمعان فاسدة . فالصفة لاتنفصل عن الذات ، والصفة والذات متلازمان ، وهذا كمال نفسه ، لاشيء مباين لنفسه .

والدليل العلمى دل على وجود موجود بنفسه لافاعل ولاعلة فاعلة ، وأنه مستغن بنفسه عن كل مايباينه ، وإنما جاء الزيغ والضلال لأهل الإلحاد والمتفلسفة من أنهم يعمدون إلى وضع معان مبتدعة لما جاء بالدليل السمعى ـ وهو القرآن ـ فلا يفهمون ألفاظ (الغير والمثل) وسوى ذلك كما جاءت به » .

وإذا كان (المعتزلة) يجعلون الصفات افتقاراً من الذات ، فإن «ابن تيمية» يرد عليهم بأن « تقدير ذات مجردة من جميع الصفات إنما يمكن فى الذهن لا فى الخارج . وهذا فرض ممتنع » .

وبهذا يبطل (الافتقار) ويثبت (التلازم) بين الذات والصفات .

بل يقول : « إن التلازم بين الذات ، وصفات الكمال هو كمال الكمال . فكمال القدرة صفة كمال ، وكون الإرادة نافذة لاتحتاج إلى معاون ولا يعارضها مانع وصف كمال . فليس الكمال المطلق إلا فى الوحدانية » .

ثم ينفى (الظلم) عن الله سبحانه وتعالى بأن مايفعله الله من تعذيب على المقدر عليه ليس ظلماً منه لأن العدل والرحمة من لوازم ذاته ، فيمتنع اتصافه بنقيض صفات الكمال التى هى من لوازمه ، وسبب هذا جهلنا بحكمة الله ، ولأنه سبحانه حرم الظلم على نفسه ونهانا عنه .

ثم يثبت (للكلابية) أن الله قديم لاتحله الحوادث ، ويناقش الأفعال من حيث الأزلية والآنية .

ويفسر (الغضب) بأن (غضب) الله تعالى لايلزم أن يكون مثل غضبنا كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذاتنا ·

وأما (الضحك) فإنه صفة كمال ، وإذا كان الضحك فينا مستلزماً لشيء من النقص فالله منزه عن ذلك .

وأما (التعجب) فإنه إذا كان استعظاماً للمتعجب منه فإنه تعالى يتعجب تعظيما لما يستحق ذلك لعلمه به .

ويرد شيخ الإسلام على (منكرى النبوات) بأن إرسال الرسل من أعظم الدلالة على كمال قدرة الله وإحسانه ورحمته ، وهذا من صفات الكمال لا النقص .

وأما (المشركون) الذين يطلبون الشفعاء والوسائط للتقرب إلى الله فيقول لهم :

« إن الله تعالى موصوف بالكمال فوجب أن يكون متصفاً بأن يسمع كلام عباده بلا وسائط ، ويجيب دعاءهم ، ويحسن إليهم بدون حاجة إلى حجاب ... فليس تقربهم إليه غضاً منه » .

ويبطل فى رسالته هذه أقوال (نفاة الصفات) فى إثباتهم للأسماء ونفيهم للصفات خوفا من أن يكون الموصوف بها جسما ، ففى زعمهم أن الصفات أعراض لا يوصف بها إلا ماهو جسم ولايعقل موصوف إلا جسم .

ومع هذه الآراء لايترك « ابن تيمية » المعانى والألفاظ ، بل يناقش

مدلول (العرض والجسم والمركب) مناقشة علمية دقيقة من حيث اتصالها بالذات أو أنها نقائص ، أو من حيث علاقتها الزمانية ، كما يعتبر أن الأعراض والحوادث لفظان مجملان .

وبمثل هذا يبين معانى : الصمد ، والمماثلة ، والغير ، والذات ، والمركب ، والعرض ، والحدث ، والمناسبة .

وخلاصة هـذا كله أن الكمال إنما استفاده المخلوق من الخالق ، والذى جعل غيره كاملا أحق بالكمال منه ، وأن قياس الإنسان الرب على نفسه خطأ يؤدى إلى الضلال .

* * *

ونحن الآن فى عصر قد غرتنا فيه قدرة الإنسان وعلمه . كما حيرتنا علاقة الإنسان بالإنسان من الظلم والقسوة والتشريد ، وتعرض لنـا كل يوم آراء وأخبار . ولن يعصمنا من الحيرة والضلال غير ماقال به شيخ الإسلام وهو :

« أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق الذى يدل عليه المعقول ، وأن أولى الناس بالحق أتبعهم له وأعظمهم له موافقة ، وهم سلف الأمة وأئمتها الذين أثبتوا الكمال لله تعالى بما دل عليه الكتاب والسنة من الصفات ونزهوه عن مماثلة المخلوقات » .

* * *

إن هذه الرسالة مثل حى أمامنا على حرية المسلمين فى التفكير من حيث الآراء المحفوظة فيها لمختلف المذاهب ، وعلى عظمـة علمائنـا ومناهجهم وإحاطتهم بكل رأى ومذهب — دون تحرج فى المناقشة — ونقضهم لكل

ضلال ، ولا نقول بمناهج الفلسفة وعلم الكلام ، ولكن بعلم الإسلام القائم على فقه الكتاب والسنة ومعرفة لغة العرب . وبهذا كله ناقش شيخ الإسلام مختلف المذاهب والملل والنحل بأدلة النقل والعقل فى هذه الرسالة وغيرها .

فإن الإعراض عن الكتاب والسنة ودعوى الإحسان والتوفيق مشابهة للمنافقين ، وكان هذا ضرراً منشؤه الاعتماد على كتب الروم واليونان وتأثر المتكلمة وغيرهم بذلك . وما كان السلف يأخذون بالتأويل والتمثيل والتعطيل فى أسماء الله وصفاته ، وقد اتبع شيخ الإسلام مذهب السلف ، وبه رد — فى هذه الرسالة وغيرها — على أهل الكلام وأهل التأويل والمعطلة والفلاسفة والمعتزلة — بغداديين وبصريين — وعلى الكرامية والكلابية ، والأشعرية ، والشيعة والاتحادية ، والحلولية ، والملحدة من المتفلسفة والقرامطة والجهمية وغيرهم .

وتشبه آراء هؤلاء — مجتمعة أو مفترقة — آراء فى عصرنا الحديث تأخذ مداخل إلى أفكارنا وآرائنا — جهلا أوقصداً — بدعوى حرية الفكر أو الروحية أو التحديث والتجديد فى الدين والأدب ، وتتسرب منها آراء الماسونية والبهائية والشيوعية واليهودية والمسيحية . ولايعصمنا من هذا غير مذهب السلف من فقه القرآن العظيم والسنة الشريفة ، والاطلاع على كتب الفاهمين لها . ومنها كتب شيخ الإسلام ورسائله — التى منها هذهالرسالة — وكتب تلاميذه الذين نهلوا من علمه فى القديم والحديث .

* * *

أما هذه الرسالة « الأكملية » فقد ذكرها ممن ترجموا لشيخ الإسلام :

١ ـ «البزار» الذى سماها فى (الأعلام العلية) « كتاب إثبات الكمال » .

٢ — « ابن القيم » الذى ذكرها فى (أسماء مؤلفات) ابن تيمية باسم « فتيا تتضمن صفات الكمال مما يستحقه الرب سبحانه » .

٣ — وقال عنها « ابن عبد الهادى » فى (العقود الدرية) : إنها « قاعدة تتضمن صفات الكمال ، وما الضابط فيها مما يستحقه الرب تعالى ، وتسمى الأكملية ، والإحاطة الكبرى » فأشار إلى محتواها مع ذكر اسمين لها .

وقد طبعت من قبل — على قدرعلمى — طبعتين :

الأولى : ضمن الجزء الخامس من (مجموعة الرسائل والمسائل) باسم « تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال » وهى الرسالة الثانية (ص ٣٧ — ٨٠) بعناية « السيد محمد رشيد رضا » بدار المنار سنة ١٣٤٩ هـ .

والثانية : ضمن (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) المجلد السادس (ص ٦٨ ـ ١٤٠) جمع « الشيخ عبد الرحمن العاصمى » بمطابع الرياض سنة ١٣٨١هـ باسم « تفصيل الإجمال . . . ، والأكملية » .

فالذين سموها (تفصيل الإجمال) إنما نظروا إلى منهج « شيخ الإسلام » ، من إيراد الأقوال المجملة والتفصيل والبيان فى جوابه عنها .

ومن سماها (الأكملية) فقد نظر إلى تقرير صفات الكمال لله تعالى .

وقد آثرنا فى هذه الطبعة الجديدة تسميتها (الرسالة الأكملية) فهو اسم قد عرفت به ، يؤكده ماورد فى أولها من « أن الكمال ثابت لله ، بل

الثابت له هو أقصى مايمكن من الأكملية » . واعتبار شيخ الإسلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قد وصف الرب بالأكملية .

وقد قوبلت طبعتنا هذه على المطبوعتين السابقتين ، واتخذنا (طبعة المنار) أصلا لما بآخرها من أنها : علقت فى مفتتح سنة ٧٣٦ هـ ، فهى قريبة عهد بوفاة « ابن تيمية » ، وبمعارضتها بان لنا اختلافها عن (طبعة الرياض) من حيث التقديم والتأخير فى مواضع — رغم أن مقدمة مجموع الفتاوى تذكر اشتمالها على مجموعة الرسائل والمسائل — وكذلك بين الفهرسين . بجانب أن هناك بعض فروق بين الطبعتين ، وبهذا كان لدينا نسختيان .

لذلك أثبتنا صفحات الفصول من (طبعة الرياض) بهامش طبعتنا ، وأشرنا إلى مواقع الاختلاف بين المطبوعتين . كما أثبتنا الفروق بينهما ، وما اقتضاهالمعنى والسياق أثبته بينحاصرتين ، وما احتمل الوجهين تركتهبالهامش .

أما مازدته فى النص أو حذفته فقد نبهت عليه وهذا قليل ، ومالم أنص عليه فهو من الأصل .

وكذلك حذفت عناوين المطبوعتين — وهى طويلة فى فهرس مطبوعة الرياض ، وتحتل رءوس الصفحات فى (طبعة المنار) بجانب فهرس موجز — وقد أبقيت منها على أربعة عناوين داخلية كبيرة .

ثم وضعت عناوين متميزة عن النص بين معقوفين تلخص الفكرة .

مع فهرس للأعلام والمصطلحات والمسائل ملحق بآخر الطبعة لتسهيل المراجعة ، وتحصيل الفائدة . وكذلك خرجت الآيات ، وضبطت

ما احتاج إلى ضبط من الكلمات ، وصححت ما كان من أخطاء المطبوعتين السابقتين .

* * *

وإنى لأرجو الله أن يتقبل عمل مجتهد فيؤجرنى عليه ، فمنه الثواب وبه التوفيق وعليه التوكل . ورحم الله شيخ الإسلام وغفر لنا وله ، وسبحان القائل فى محكم كتابه : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَـٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَـٰبٍ مُّنِيرٍ ﴾ [سورة لقمان : ٢٠] .

وصدق الله العظيم والحمد لله على نعمة الإسلام .

القاهرة فى الجمعة { ١٧ من جادى الآخرة سنة ١٤٠٣ من الهجرة
أول أبريل سنة ١٩٨٣ ميلادية

أحمد حمدى إمام